

لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه العديد من الصعوبات والتحديات منذ جائحة كورونا مرورًا بالأحداث الجيوسياسية وما صاحبها من تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم، فضلًا عن ارتفاع نسب الدين لهذا العام، إذ تأثر النمو الاقتصادي العالمي وارتفعت حالة عدم اليقين؛ في ظل تزايد المخاطر واتساع الانقسام الجيوسياسي في العالم، بالإضافة إلى تشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية لاحتواء التضخم، مما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي لدى الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، إذ دفعت هذه العوامل العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2023م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في عام 2022م إلى 3.0% في عام 2023م ثم 2. مع زيادة متوقعة في حدة تباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة بشكل عام ليصل النمو إلى 1. كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022م ليصل إلى 6. مع توقع انخفاض معدل التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة من 7.3% في عام 2022م ليصل إلى 4.8% في عام 2022 إلى 8.5% لعام 2023م في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، 0% و7.8% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات 4% لعام 2024م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموًا بمعدل 3.